مجلة روح القوانين – كلية الحقوق جامعة طنطا

عدد خاص – المؤتمر العلمى الدولى الثامن – التكنولوجيا والقانون

أهمية الشمول المالى فى التنمية المستدامة وتحقيق أجندة مصر ٢٠٣٠

دراسة اقتصادية وقانونية

إعداد الدكتور/ صلاح محمد زين الدين

Dr rer. pol. F U Berlin, Deutschland

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاقتصادية والمالية

كلية الحقوق – جامعة طنطا

المبحث الأول: مفهوم الشمول المالى واهميته

المطلب الأول: تعريف الشمول المالي وتطوره

المطلب الثانى: مفهوم التحول الرقمى وأهميته

المبحث الثانى: الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالى

المطلب الأول: انجازات مجموعة العشرين

المطلب الثانى: انجازات مجموعة البنك الدولي للشمول المالي

المطلب الثالث: المؤتمرات والفعاليات المعنية بالشمول المالي

المبحث الثالث: دراسة حالة الشمول المالى والتنمية المستدامة فى مصر

المطلب الأول: علاقة الشمول المالى بالتنمية المستدامة

المطلب الثانى: نطبيقات الشمول المالي في جمهورية مصر العربية

المطلب الثالث: انجازات وزارة الاتصالات للتحول الرقمى فى مصر

المطلب الرابع: استراتيجية الشمول المالي للبنك المركزي المصري

خاتمة وتوصيات

مراجع البحث

مقدمة

المبحث الأول: مفهوم الشمول المالى واهميته:

المطلب الأول: تعريف الشمول المالي وتطوره:

يعتبر الشمول المالى Financial Inclusion أحد أهم مبتكرات التحول الرقمى Digital Transformation وذروة الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى اقامة أنشطة الحكومة الالكترونية. [1]

[1] أنظر فى ذلك:

صلاح زين الدين: دور تكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة الجديدة فى تطوير الحكومة الإليكترونية. بحث محكم ومنشور فى مجلة "روح القوانين"، المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا، عدد أبريل ٢٠٠٢.

صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق الى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية فى مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة – كوالالمبور – جاكارتا – لوس أنجلوس، ٢٠٠٢م. (الطبعة الثانية، مشروع مكتبة الأسرة ٢٠٠٨، الطبعة الثالثة، مشروع مكتبة الأسرة ٢٠١٠).

Siddiquee, N. A. (2016). E-government and transformation of service delivery in developing countries: The Bangladesh experience and lessons. Transforming Government: People, Process and Policy, 10(3), 368-390.

Mohamed Abo Bakr Abd Allah: Digital Economy in Egypt: The Path to Achieve It. Misr University for Science and Technology, 6th of October City, Egypt, IN: International Journal of Innovation in the Digital Economy (IJIDE) 10(2)

١ – أهمية الشمول المالى فى التنمية المستدامة وتحقيق أجندة مصر ٢٠٣٠

ويمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام ١٩٠٤ ضد المقرضون الربويون، الذين كانوا يتقاضون فوائد باهظة من الفلاحين الفقراء، حيث استبعد الفقراء من الاستفادة من الخدمات المصرفية وما صاحبه من استغلال المقرضين الجشعين، مما تطلب ظهور نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية، واكتسب مفهوم الدمج أو الشمول المالي قوة لتقديم الخدمات المصرفية والتركيز على المناطق الريفية، خاصة بعد قيام بنك الاحتياطي الهندي، أى البنك المركزى، باتباع سياسة الانتشار الجغرافى للبنوك فى الهند وتقديم الخدمات المصرفية الأساسية خاصة، فى المناطق الفقيرة. كما ظهر مصطلح الشمول المالي فى انجلترا إلى عام ١٩٩٣، فى دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تم فيها تناول أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية.

وتتعدد المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالشمول المالي، ويأتي هذا التعدد نتيجة المدارس الفكرية التي تتبنى تلك المفاهيم، ونعرض بعضها فيما يلى: [١]

---

[١] أنظر فى ذلك:

Mergel, I., Kattel, R., Lember, V., & McBride, K. (2018, May). Citizen-oriented digital transformation in the public sector. In Proceedings of the 19th Annual International Conference on Digital Government Research: Governance in the Data Age (p. 122). ACM.

Nambisan, S., Wright, M., & Feldman, M. (2019). The digital transformation of innovation and entrepreneurship: Progress, challenges and key themes. Research Policy, 48(8), 103773.

أولا: تعريف الشمول المالى:

(أ): تعريف صندوق النقد العربي:

قام صندوق النقد العربي بتعريف الشمول المالي على إنه "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان، لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف مرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية".

ويركز هذا التعريف على إتاحة الخدمات المالية سواء المصرفية أو غيرها، لجميع فئات المجتمع وخصوصا الفئات المهمشة التي لا تستطيع الوصول إلى الخدمات المالية وغيرها من الخدمات نتيجة ضعف الخدمات في المناطق غير الحضرية أو لأسباب أخرى تتعلق بالضمانات، كما يركز التعريف على إتاحة تلك الخدمات من خلال القنوات الرسمية المرخصة من قبل الدولة، حيث إن القنوات غير الرسمية تكون أكثر تكلفة، مع صعوبة إثبات الحقوق والالتزامات عبر القنوات غير الرسمية.

(ب): تعريف البنك الدولي :

بينما تبنى البنك الدولي تعريفاً للشمول المالي على إنه " أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم فى المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسئولية والاستدامة ".

ومن هذا التعريف يلاحظ إن الشمول المالي يشمل الأفراد والشركات، كما يتضمن جميع الخدمات المالية ولا يقتصر على الخدمات المصرفية فقط، كما يشترط فى

الشمول المالي أن تكون هذه الخدمات مستدامة وليست مؤقتة، كما يركز أن تكون تكلفة تلك الخدمات بأسعار مناسبة .[١]

(ج): تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**) ومجوعة العشرين:

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE)الشمول المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

كما تعمل الخدمات المصرفية على إتاحة الفرص المناسبة لجميع الفئات لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل بنكي سليم، وخضوعها للرقابة تجنبا لأي عمليات غسيل أموال أو نصب، أو فرض رسوم مجحفة ومبالغ فيها على المواطنين.

أما مجموعة العشرين (٢٠G) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) فيذهب تعريفهما على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات

---

[١] أنظر فى ذلك:

Nambisan, S., Wright, M., & Feldman, M. (2019). The digital transformation of innovation and entrepreneurship: Progress, challenges and key themes. Research Policy, 48(8), 103773.

Rasheed, R., & Siddiqui, S. H. (2018). Attitude for inclusive finance: influence of owner-managers' and firms' characteristics on SMEs financial decision making. Journal of Economic and Administrative Sciences.

المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. [١]

(د): تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء للشمول المالي: [٢]

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) تعرف الشمول المالي بأنه وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، وكذا وجوب تقديم تلك الخدمات بمسئولية وبشكل مستدام في بيئة أعمال منظمة تنظيما جيدا.

من خلال التعريفات السابقة يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي، وهى الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛ القدرة المالية من خلال إدارة الاموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية، وذلك باتباع مايلى:

١- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام.

---

[١] أنظر فى ذلك:

Li, L., Su, F., Zhang, W., & Mao, J. Y. (2018). Digital transformation by SME entrepreneurs: A capability perspective. Information Systems Journal, 28(6), 1129-1157.

Rasheed, R., Siddiqui, S. H., Mahmood, I., & Khan, S. N. (2019). Financial Inclusion for SMEs: Role of Digital Micro-Financial Services. Review of Economics and Development Studies, 5(3), 571-580.

[٢] أنظر فى ذلك:

Rasheed, R., Siddiqui, S. H., Mahmood, I., & Khan, S. N. (2019). Financial Inclusion for SMEs: Role of Digital Micro-Financial Services. Review of Economics and Development Studies, 5(3), 571-580.

Reddy, S. K., & Reinartz, W. (2017). Digital transformation and value creation: Sea change ahead. GfK Marketing Intelligence Review, 9(1), 10-17.

٢– جودة الخدمات والمنتجات المالية حيث انها مصممة لاحتياجات العملاء.

٣– تجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.

٤– التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي .

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي[١]:

للشمول المالي العديد من الأهداف من أهمها:

١– التوسع في استخدام الخدمات المالية الرقمية ومساعدة الأشخاص على تأمين الخدمات والمنتجات المالية بأسعار اقتصادية مثل الودائع وخدمات تحويل الأموال والقروض والتأمين.

٢– إنشاء مؤسسات مالية مناسبة لتلبية احتياجات الفقراء، وبناء الاستدامة المالية حتى يكون لدى الأشخاص الأقل حظًا اليقين في الحفاظ علي الأموال التي يكافحون من أجلها.

٣– توسيع قاعدة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة بحيث يكون هنام منافسة كافية ويكون لدى العملاء الكثير من الخيارات للاختيار من بينها.

---

[١] أنظر فى ذلك:

أحمد فؤاد خليل: آليات الشمول المالى نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٢. ص ١٢.

علياء عبد الحميد واصل: دور تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً فى تفعيل متطلبات الشمول المالى لتحقيق إستراتيجية مصر ٢٠٣٠"، المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية. ص ٢٠١٨.

٤– التوسع في نشر الثقافة المالية وزيادة القدرات المالية للمواطنين، وزيادة الوعي بفوائد الخدمات المالية بين الفئات المحرومة اقتصاديًا في المجتمع.

٥– إنشاء منتجات مالية مناسبة للأشخاص الأقل حظًا في المجتمع، وتحسين المعرفة المالية والوعي المالي في البلاد. و توفير بيئة داعمة لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي.

٦– إيجاد حلول مالية رقمية للافراد المحرومين اقتصاديا في البلاد، وتوفير حلول مالية مصممة خصيصًا للفقراء وفقًا لظروفهم المالية الفردية واحتياجات أسرهم ومستويات دخلهم.

ثالثا: اهمية تعزيز الشمول المالي:[1]

[1] أنظر فى ذلك:

حنان علاء: آليه لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠٢٠. ص ٥١٤–٥١٥ .

أحمد محمود محمد النقيرة - أحمد محمد عبد الحى: الشمول المالي فى تعزيز مستوى ثقة العمال في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العمال بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩. ص ٢٢.

Kesuh Thaddeus , et. al., " digital financial inclusion and economic growth : evidence from sub-Saharan Africa (2011-2017)" **International Journal of Business and Management** , (Nsukka: department of banking and finance , university of Nigeria , vol.8, no.4, 2020)

Akhil Damodaran **, Financial Inclusion: Issues and Challenges** , 2016 ,pp 54-55, at: http\\:www.akgec.in/journals/july-Dec13/11-Akh.pdf

١ – أهمية الشمول المالى فى التنمية المستدامة وتحقيق أجندة مصر ٢٠٣٠

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس ايجابيا على البيئة

االقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تحقيق مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، ويمكن سرد أثار زيادة مستويات الشمول المالي في المحاور التالية:

(١): تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة االجتماعية في المجتمعات، باإلضافة لألثر اإليجابي على سوق العمل كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

(٢): تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، حيث أن مزيدا من استخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي االكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

(٣): تعزيز قدرة الأفراد للاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قد االفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، واالستثمار في التعليم باإلضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

(٤): أتمتة النظام المالي: توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدالت استخدامها للمزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خالل

مطلع القرن الواحد والعشرون. ان زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خالل تحسين القدرة على متابعة حركة االموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل االموال، كما ان أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من االفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.[1]

رابعا: انتشار الشمول المالي وتحدياته:

(أ): التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي:[2]

[1] أنظر فى ذلك:

Pagani, M., & Pardo, C. (2017). The impact of digital technology on relationships in a business network. Industrial Marketing Management, 67, 185-192.

Siddiquee, N. A. (2016). E-government and transformation of service delivery in developing countries: The Bangladesh experience and lessons. Transforming Government: People, Process and Policy, 10(3), 368-390.

[2] أنظر فى ذلك:

Barann, B., Hermann, A., Cordes, A. K., Chasin, F., & Becker, J. : Supporting Digital Transformation in Small and Medium-sized Enterprises: A Procedure Model Involving Publicly Funded Support Units. In Proceedings of the 52nd Hawaii International Conference on System Sciences. 2019. P. 12.

لعبت الخدمات المصرفية دورا مهما في توسيع نطاق الشمول المالي بين فئات السكان ذوي الدخول المنخفضة في بلدان مثل كينيا والفلبين وتنزانيا، وزادت البرازيل من إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية للذين يعيشون في المناطق النائية من خالل تعزيز أنشطة المراسلة المصرفية التي تستند على المبتكرات التقنية، أي الخدمات المالية التي تقدمها نيابة عن البنوك متاجر التجزئة ومحطات البنزين ووكلاء على درجات نارية وقوارب في نهر الأمازون.

حققت الكثير من البلدان تقدما في توسيع استخدام الحسابات المصرفية بين الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف حتى بدون استخدام الوسائل التقنية المتطورة، وثبت فعالية بعض السياسات بدرجة كبيرة مثل إلزام البنوك بعرض حسابات معفية من الرسوم، والاعفاء من متطلبات التوثيق المتعدد واستخدام المدفوعات الالكترونية في إيداع المساعدات الحكومية في حسابات مصرفية.

(ب): انتشار تطبيقات الشمول المالى: [١]

قُطعت كثير من الدول خطوات كبيرة نحو الشمول المالي، إذ حصل ١,٢ مليار بالغ في جميع أنحاء العالم على حساب بين عامي ٢٠١١ – ٢٠٢٢. وتم إطلاق الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك تلك التي تنطوي على استخدام الهواتف المحمولة، في أكثر من ٨٠ بلدا، ووصل بعضها إلى نطاق واسع. ونتيجة لذلك، ينتقل ملايين العملاء الفقراء، المستبعدين سابقا والذين لم يحصلوا على خدمات كافية، حصرا من المعاملات النقدية إلى الخدمات المالية الرسمية باستخدام الهاتف المحمول أو التكنولوجيا الرقمية الأخرى للحصول على هذه الخدمات.

وقد حققت البلدان التي سجلت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي ما يلي: [١]

---

[١] أنظر فى ذلك:

قاعدة بيانات المؤشر العالمى للشمول المالى، ٢٠١٧. ص ٥.

١. فى الهند أدت سياسات الشمول المالى الى زيادة كبيرة فى حسابات الهوية الرقمية الشاملة، لنحو أكثر من ١,٢ مليار نسمة.

٢. استفادة الفقراء من المدفوعات الحكومية.، وعلى سبيل المثال، استفاد نحو ٣٥٪ من البالغين في البلدان النامية الفقيرة لأول مرة بانشاء حساب مالى يتلقون فيه مدفوعات حكومية.

٣. تقديم للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول اتسم بالازدهار والانتشار فى الدول النامية، وعلى سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء، ارتفعت نسبة ملكية حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول من ١٢% إلى ٢١%.

٤. شجعت نماذج الخدمات المصرفية الجديدة من الاستفادة من بيانات التجارة الإلكترونية، والاستفادة من تعميم الخدمات المالية فى الدول النامية.

---

[1] أنظر فى ذلك:

Singh, Ramananda, and Sankharaj Roy. "Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement." **Asian Journal of Research in Business Economics and Management,** (2015, Vol.5, No.1, January 2015, pp. 12-18). at www.aijsh.org.

Awad, Mai Mostafa. and Eid, Nada Hamed." Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt ",(**Journal of Economics and Finance** (IOSR-JEF).)Volume 9, Issue 1 Ver. II (Jan.- Feb .2018), PP 11-25) , at www.iosrjournals.org

Ngulingwa Philip Balele, " The impact of financial inclusion on economic growth in sub – Saharan Africa " , journal of applied economic and business , (Tanzania: directorates of economic research and policy , bank of Tanzania , vol.7, no.4, 2019).

٥. اتباع نهج إستراتيجي من خلال وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك المؤسسات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووزارات التعليم والمؤسسات المنخرطة فى التنمية المستدامة، وتحقيق الأجندة الوطنية ٢٠٣٠.

٦. الاهتمام بحماية المستهلك والقدرة المالية على تعزيز الخدمات المالية المسؤولة والمستدامة.

(ج): التحديات التي تعرقل توسيع الشمول المالي:

مع أن عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لايتعاملون مع البنوك، فإنه في بعض الحالات مازال ملايين من تلك الحسابات خاملة، بسبب غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة. وقد أشار التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠١٢ إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتكمن أبرز هذه التحديات فيما يلى:

١. عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للائتمان والاقراض وضمان حقوق الدائنين.

٢. ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني المقدم للأفراد أو الشركات.

٣. غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي من قبل البنك المركزي.

٤. بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه

خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي.

المطلب الثانى: مفهوم التحول الرقمى وأهميته: [1]

أولا: ما المقصود بالتحوّل الرقمي؟

التحوّل الرقمي هو الإجراءات التي تنفذها المؤسسة لدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال، والتي تؤدي إلى إحداث تغيير جذري في كيفية تقديم المؤسسة للقيمة للعملاء. تستخدم الشركات تقنياتٍ رقميةً مبتكرةً لإجراء تحولات ثقافية وتشغيلية تتوافق بشكل أفضل مع متطلبات العملاء المتغيرة. ومن أمثلة التحوّل الرقمي ما يلي:

١. بدء الشركات في بناء حلول رقمية، مثل تطبيقات الأجهزة المحمولة أو منصة التجارة الإلكترونية.

٢. ترحيل الشركات من البنية الأساسية لأجهزة الكمبيوتر المحلية إلى الحوسبة السحابية.

٣. اعتماد الشركات على المستشعرات الذكية لخفض تكاليف التشغيل.

ما أهمية التحوّل الرقمي؟

[1] أنظر فى ذلك:

صندوق النقد العربي: فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية". ورقة عمل فى اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، ٢٠١٢ . ص٩.

صندوق النقد العربي: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبوظبي، ٢٠١٥. ص ٣٣.

يصف مصطلح التحوّل الرقمي كيفية تنفيذ الإجراءات والمواهب والتقنيات الجديدة للحفاظ على القدرة على المنافسة في عالم التكنولوجيا دائم التغير. وخلال فترة ما بعد الجائحة، يجب أن تكون لدى أي مؤسسة القدرة على التكيف السريع مع التغيرات مثل:

١. ضغوطات فترة الدخول إلى السوق

٢. الاضطرابات المفاجئة في سلاسل التوريد

٣. التغيرات السريعة في تطلعات العملاء

إذا أرادت الشركات مواصلة الهيمنة على أسواقها، فلزامًا عليها تبني إستراتيجيات التحوّل الرقمي.

ثانيا: مزايا سياسة التحوّل الرقمي: [١]

تتمثل مزايا مبادرات التحوّل الرقمي فيما يلى:

١- زيادة الإنتاجية:

[١] أنظر فى ذلك:

Chanias, S., Myers, M. D., & Hess, T. : Digital transformation strategy making in pre-digital organizations: The case of a financial services provider. The Journal of Strategic Information Systems, 28(1), 2019 17-33.

Ebert, C., & Duarte, C. H. C. : Digital transformation. Iee Software, (4), 2018. PP.16-21.

GPFI (Global Partnership for Financial Inclusion): G20 Financial Inclusion Indicators. 2019. Database,http://datatopics.worldbank.org/ g20fidata.

يمكن للتقنيات الناشئة مثل الخدمة السحابية توفير الوقت وتحسين الكفاءة في جميع أنواع إجراءات العمل. على سبيل المثال، يؤدي استخدام تقنية رقمية مثل الذكاء الاصطناعي إلى توفير مساحة للموظفين للتركيز على المهام التي تتطلب الإبداع وحل المشكلات. وبالمثل، فإن تحليلات البيانات باستخدام التعلم الآلي يمكن أن تمنحك رؤىً جديدةً لتحقيق أهداف عملك بصورة أسرع.

٢- تحسين تجربة العملاء:

خلال فترة ما بعد الجائحة، يتوقع العملاء توافرًا مستمرًا للخدمة عبر قنوات متعددة. وهم يرغبون أيضًا في توفير مواقع ويب وأنظمة اتصال سهلة الاستخدام ومتوافقة مع الأجهزة المحمولة. وإليك بعض التحوّلات الرقمية ذات التأثير المباشر على تجربة العملاء:

١. تطوير تطبيقات وتدفقات عمل للأجهزة المحمولة.
٢. اعتماد تقنية الاستشعار الذكي لأجل تتبع الطلبات وتنفيذها بطريقة أسرع.
٣. اعتماد الذكاء الاصطناعي للتفاعل مع العملاء في الوقت الفعلي.
٤. استخدام الأتمتة لتحسين الدعم والخدمة المقدمة إلى العملاء.

٣- خفض تكاليف التشغيل:

يمكن للاستثمار في التكنولوجيا الرقمية أن يقلل كثيرًا من تكاليف التشغيل الجارية. ومن خلاله أيضًا يُمكن تحسين إجراءات العمل الحالية وخفض التكاليف مثل: صيانة المعدات، والخدمات اللوجستية والتسليم، ونفقات الطاقة ونفقات الموارد البشرية ونفقات دعم العملاء.

وعادةً يمكنك تحقيق وفورات في التكاليف لأن التحوّل الرقمي يساعد على إلغاء بعض تدفقات العمل كثيفة الموارد أو استبدالها، وخفض الإنفاق على البنية الأساسية والمعدات باهظة الثمن من خلال الخدمات المُدارة والحوسبة السحابية، وأتمتة المهام باستخدام مجموعة من المستشعرات الذكية، والأجهزة الذكية، والتعلم الآلي.

ثالثا: ما الفرق بين الرقمنة والتحوّل الرقمي؟[١]

الرقمنة هي عملية تحويل الجوانب المادية في عمليات الأعمال وتدفقات العمل إلى جوانب رقمية. وعند تمثيل الأشياء غير الرقمية أو المادية في تنسيق رقمي، فهذا يعني أن نظام الكمبيوتر يمكنه استخدام هذه المعلومات. على سبيل المثال، يتم تحويل النماذج الورقية التي يملأها العملاء إلى نماذج رقمية يقومون بإكمالها عبر الإنترنت. وحينئذٍ، يمكن استخدام هذه البيانات الرقمية في التحليلات وذكاء الأعمال. في مجال الأعمال، قد تتضمن مبادرات الرقمنة مشروعات مثل: تحديث الأنظمة القديمة، وأتمتة العمليات الورقية أو اليدوية الحالية، ونقل النظام ليكون متاحًا عبر الإنترنت. ورغم أن الرقمنة وحدها لا تُعد تحولاً رقميًا، إلا أنها خطوة أولى مهمة في رحلة التحوّل الرقمي. [٢]

[١] أنظر فى ذلك:

Awad, Mai Mostafa. and Eid, Nada Hamed.” Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt ”,(**Journal of Economics and Finance** (IOSR-JEF).)Volume 9, Issue 1 Ver. II (Jan.- Feb .2018), PP 11-25) , at www.iosrjournals.org

Ngulingwa Philip Balele, “ The impact of financial inclusion on economic growth in sub –Saharan Africa “ , journal of applied economic and business , (Tanzania: directorates of economic research and policy , bank of Tanzania , vol.7, no.4, 2019)

[٢] صندوق النقد العربي- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. أبوظبى ٢٠١٥. ص١.

رابعا: ركائز استرتيجية التحوّل الرقمي؟[1]

لكي تكون استراتيجية للتحول الرقمي فعالة لا يكفي اعتماد تقنيات جديدة فقط، بل يجب أن يحدث التحول في جميع جوانب المؤسسة لتحقيق أقصى تأثير.

ولعل أهم ركائز استراتيجيةجيدة وفعالة للتحوّل الرقمي يمكن اقتراحها فيما يلى:

١- وضع العملاء فى بؤرة الاهتمام:

يُعد ابتكار الأعمال المستند على العملاء أحد الركائز الأساسية التي توجه التحوّل الرقمي. ولايُفضل اعتماد تقنية ناشئة إلا بعد استكشافها بالكامل في سياق سلوك وتوقعات العملاء.

٢- الاهتمام بالموارد البشرية والعاملين فى المؤسسة:

يجب أن يشعر اللعاملون بالدعم وليس التهديد، وذلك من خلال تبني تقنية تحويلية. ولا يمكن لنماذج الأعمال الرقمية الجديدة تحقيق النجاح إلا إذا تبناها العاملون باقتناع وبكل إخلاص. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التدريب واستقطاب المواهب المناسبة والحفاظ على المواهب الحالية عن طريق خلق فرص نمو لقدراتهم على الابتكار.

---

[1] أنظر فى ذلك:

Verhoef, P. C., Broekhuizen, T., Bart, Y., Bhattacharya, A., Dong, J. Q., Fabian, N., & Haenlein, M. (2019). Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda. Journal of Business Research.

Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. The Journal of Strategic Information Systems. PP. 192.

٣– تهيئة ظروف العمل للتكيف مع التغيير:

تؤدي الجهود المبذولة في التحوّل الرقمي إلى إحداث تغيير في جميع جوانب الأعمال. ويُعد التخطيط أمرًا بالغ الأهمية لتجنب التشوش والارتباك بسبب التغيرات غير المتوقعة. ويجب توفير الأدوات والبيئة اللازمة لتحقيق التحوّل الرقمي الناجح.

٤– تشجيع وتدعيم عملية الابتكار:

رغم الصلة الوثيقة التي تربط بين التحوّل الرقمي والابتكار، إلا أنهما ليسا متطابقين. فالابتكار هو توليد الأفكار التي تقود التحول الرقمى وتوجهه. ويجب توفير مساحة من التواصل المفتوح والتعاون والحرية الإبداعية التي تشجع الموظفين على خوض التجربة الجديدة، وبعد اختبار الفكرة يمكن متابعة التحوّل الرقمي لتنفيذه على نطاق واسع.

٥– تنمية قدرات القيادة:

يجب أن يتصف قادة الأعمال بحب المبادرة، وأن يتولوا جميع التحولات الرقمية، والتفكير في المستقبل، واستكشاف أي تقنية من عدة زوايا مختلفة، وتشجيع الآخرين لفعل الشيء نفسه.

٦– تنمية ثقافة الابتكار:

حينما ينفذ قادة التحوّل الرقمي الركائز السابقة ستتجلى بوضوح ثقافة الابتكار. وبفضل وجود موظفين متحمسين يتلهفون إلى تقديم أفضل تجربة ممكنة للعملاء، ستتوسع مبادرات التحوّل الرقمي وسرعان ما ستحقق النجاح.

خامسا: دور الجهاز المصرفى فى التثقيف المالى ودعم الشمول المالي:

يلعب الجهاز المصرفى دورا هاما لتنفيذ استراتيجية الشمول المالى فى مصر. ولنأخذ مثال بنك مصر، الذى يعد أول بنك يتم تأسيسه برأس مال مصري بهدف استثمار مدخرات المصريين ودمجها بالاقتصاد الرسمي. ويحرص البنك على دعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي، الذي يهدف الى تمكين كافة شرائح المجتمع

من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم المختلفة، وبالأخص فئة الشباب كونهم الفئة الأكبر اتساعا في المجتمع. هذا وقد شارك البنك في العديد من المبادرات والفاعليات التي من شأنها تعزيز تلك الجهود منها على سبيل المثال؛ المشاركة في المبادرة الوطنية التي أطلقها المعهد المصرفي المصري تحت مسمى "عشان بكرة" عام ٢٠١٢، تحت رعاية البنك المركزي المصري في مجال التثقيف المالي وتطوير المنتجات والخدمات المالية التي تناسب الأطفال والشباب في مصر والشرق الأوسط، هذا إلى جانب المشاركة الدورية في اليوم العربي للشمول المالي واليوم الدولي للشباب وغيرها من الفعاليات.

المبحث الثانى: الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالى:

مقدمة:

انفجرت الأزمة المالية العالمية فى عام ٢٠٠٧ من جراء أزمة البنوك العقارية فى الولايات المتحدة، وكان من أهم ردود الأفعال الدعوة الى إعادة تقييم النظام المالى االعالمى، وكان الهدف هو خلق نظام مالى عالمى يعزز الثقة والنمو، والوقاية من تكرار أزمة الكساد العالمى الكبير. وقاد هذه الجهود مجموعة العشرين (G٢٠) حيث أنشأت فى اجتماعها المنعقد فى سيول عام ٢٠٠٩ الشراكة العالمية للشمول المالى (Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI).، وذلك من أجل ضمان الشمول المالى عالميا لحوإلى ٧,٢ مليار نسمة، أى حوإلى نصف السكان فى سن العمل، ومستبعدين من النظام المالى الرسمى. وفى عام ٢٠١٠ تمت المصادقة على خطة العمل للشمول المالى Action Plan for Financial Inclusion (APFI)) من قبل قادة الدول فى مجموعة العشرين المجتمعين فى تورنتو بكندا، وكانت بمثابة أول خطة طموحة لعدة سنوات.

وتمثل الشراكة هذه المنبر الرئيسى لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين بشأن الشمول المالى، وتقوم المجموعة بإدماج شركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدنى وغيرها

من الجهات من بلدان مجموعة العشرين والبلدان الأخرى، وتولت رئاستها ثلاث دول فى مجموعة العشرين، وهي كوريا وفرنسا والمكسيك، ويساند هذه الشراكة التحالف العالمى من أجل الشمول المالىAFI، ومؤسسة التمويل الدولية IFC.[١]

المطلب الأول: انجازات مجموعة العشرين:

أولا: تأسيس مجموعة العشرين:

يُعد تأسيس مجموعة العشرين الأحدث ضمن سلسلة من المُبادرات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتي هدفت إلى زيادة التنسيق الدولي لسياسات الاقتصادية، وتشمل هذه المُبادرات مؤسسات ومنتظمات اقتصادية عالمية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسة التمويل الدولية.

---

[١] أنظر فى ذلك:

Barann, B., Hermann, A., Cordes, A. K., Chasin, F., & Becker, J. (2019). Supporting Digital Transformation in Small and Medium-sized Enterprises: A Procedure Model Involving Publicly Funded Support Units. In Proceedings of the 52nd Hawaii International Conference on System Sciences.

Chanias, S., Myers, M. D., & Hess, T. (2019). Digital transformation strategy making in pre-digital organizations: The case of a financial services provider. The Journal of Strategic Information Systems, 28(1), 17-33.

Ebert, C., & Duarte, C. H. C. (2018). Digital transformation. Ieee Software, (4), 16-21.

GPFI (Global Partnership for Financial Inclusion), (2019), G20 Financial Inclusion Indicators Database,http://datatopics.worldbank.org/ g20fidata.

تقرر انشاء مجموعة العشرين في قمة كولن بألمانيا لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في يونيو ١٩٩٩، وأُسِّسَت رسميًا في اجتماع وُزراء مالية مجموعة الدول الصناعية السبع في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٩، وقرروا أن يكون الاجتماع الافتتاحي يومي ١٥ – ١٦ ديسمبر ١٩٩٩ في برلين، واختير وزير المالية الكندي بول مارتن كأول رئيس واستضاف وزير المالية الألماني هانز إيشيل الاجتماع الافتتاحي.

ويعتبر وزير المالية الكندي، ورئيس وزراء كندا فيما بعد، بول مارتن بأنه "المُهندس الأساسي لتشكيل مجموعة العشرين على مستوى وزراء المالية"، وهُو نفس الشخص الذي اقترح لاحقًا أن تنتقل دول مجموعة العشرين إلى عقد قمم على مستوى قادة الدول.

جاءت فكرة مجموعة العشرين كاستجابة لأأزمة الديون الدولية التي انتشرت عبر الأسواق الناشئة في أواخر التسعينيات، بدءًا من أزمة البيزو المكسيكية ثم الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، والأزمة المالية الروسية عام ١٩٩٨، وقد أثرت هذه الأزمات أيضا على الولايات المتحدة، وعلى الأخص في شكل انهيار صندوق التحوط البارز إدارة رأس المال طويلة الأجل، في خريف عام ١٩٩٨. [١]

رأى المؤسسون لمجموعة العشرين أنه في عالم سريع العولمة، لن تتمكن مجموعة الدول السبع ومجموعة الثماني ونظام بريتون وودز من توفير الاستقرار المالي، وقد

[١] أنظر فى ذلك:

Tarafdar, M., & Davison, R. (2018). Research in information systems: Intra-disciplinary and inter-disciplinary approaches. Journal of the Association for Information Systems, 19(6), 523-551.

Twizeyimana, J. D., & Andersson, A. (2019). The public value of E-Government–A literature review. Government Information Quarterly.

تصوروا مجموعة جديدة وأوسع نطاقا تضم الاقتصادات العالمية الكبرى، من شأنها أن تعطي مسؤوليات جديدة، لبحث مشكلات الاقتصاد العالمى.

اذن كانت إدارة الاقتصاد العالمي هي الموضوع الأساسي لمجموعة العشرين، وتختلف مواضيع القمة من سنة إلى أخرى، فمثلا كان «بناء الازدهار والحفاظ عليه» هو موضوع الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين لعام ٢٠٠٦. وشملت القضايا التي نوقشت في القمم الأولى للمجموعة الإصلاحات المحلية لتحقيق تنمية مستدامة، وبحث مشلات الطاقة العالمية وأسواق الموارد العالمية، وإصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتأثير التغيرات الديموغرافية التي من أبرزها ازدياد نسبة شيخوخة سكان العالم.

في عام ٢٠٠٧، استضافت جنوب إفريقيا قمة المجموعة، وقد ترأس وزير مالية جنوب أفريقيا آنذاك تريفور أ مانويل، أشغال قمة مجموعة العشرين. وفي عام ٢٠٠٨، أثناء قمة مجموعة العشرين لتلك السنة، اقترح إجراء حوار حول المُنافسة في الأسواق المالية والطاقات النظيفة والتنمية الاقتصادية والمشكلات المالية. وفي ١١ أكتوبر ٢٠٠٨ بعد اجتماع لوزراء مالية مجموعة السبع، صرح الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أن الاجتماع المُقبل لمجموعة العشرين سيكون مهمًا في إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية الناشئة في عام ٢٠٠٨ .

ثانيا: أهداف تأسيس مجموعة العشرين **G20:**

تأسست مجموعة العشرين (٢٠G) في عام ١٩٩٩ بهدف رئيسي هو مناقشة الاستقرار المالي الدولي، وهي منتدى دولي لرؤساء الحكومات والدول ورؤساء البنوك المركزية، إنه مكان لمناقشة وتعزيز التجارة الدولية، والنمو الاقتصادي العالمي، وكذلك اللوائح المتعلقة بالأسواق المالية، اذ تتكون مجموعة العشرين من رؤساء وزراء المالية ووزراء الخارجية، ويأتي الأعضاء مجتمعين من ١٩ دولة مختلفة ومن الاتحاد الأوروبي، وغالبا ما تعقد مجموعة العشرين قمة القادة الافتتاحية السنوية.

تضم مجموعة العشرين G٢٠ كلا من الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

إن الانضمام إلى دول مجموعة العشرين يضمن أن الدول الكبرى تتعرض للسياسات والقضايا التي لها تأثير إيجابي على الاقتصاد العالمي ككل، ومع ذلك فإن المجموعة قلقة أيضا بشأن تأثيرها على البلدان غير الأعضاء، ونتيجة لذلك فإنه يسمح للدول غير الأعضاء بالمساهمة في جدول أعمالها بحيث تمثل قضاياهم وقراراتهم مجموعة واسعة من الآراء والاهتمامات الدولية ضمن مجموعة العشرين.

تتلخص أهداف مجموعة العشرين بالنقاط الثلاثة التالية:

١- تنسيق السياسات بين أعضائها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي و النمو المستدام.

٢- تعزيز اللوائح المالية التي تحد من المخاطر وتمنع الأزمات المالية في المستقبل.

٣- إنشاء هيكل مالي دولي جديد.

خلال القمم الأولى لمجموعة العشرين، حضر محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية بشكل رئيسي، ومع ذلك، بعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، تغير ذلك، اذ حولت المجموعة تركيزها إلى المزيد من مجلس الطوارئ، الذي يضم أيضا رؤساء الوزراء والرؤساء، وجاء هذا التغيير لمعالجة الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انهيار البنوك وزيادة البطالة وركود الأجور، بالاضافة الى وضعها للاهداف التالية:

١- إنشاء فريق عمل للتمويل الأخضر لمجموعة العشرين، وهو فريق عمل مجموعة العشرين المعني بتمويل التنمية المستدامة، ومواجهة مشكلة تغير المناخ، بالمحافظة

على موارد الطبيعة، ورفع ملائم لحجم رأس المال طويل الأجل المطلوب لأهداف التنمية المستدامة.

٢- تعتبر البنوك المركزية والهيئات التنظيمية المالية حاسمة لدعم إعادة توزيع رأس المال الاستثماري الخاص في مجموعة العشرين.

ثالثا: وضع خطة الشمول المالى عام ٢٠١٠:

فى عام ٢٠١٠ تمت المصادقة على خطة الشمول المالى Financial Inclusion Action Plan (FIAP) من قبل قادة الدول فى مجموعة العشرين (٢٠G) المجتمعين فى تورنتو بكندا، وكانت بمثابة أول خطة طموحة لعدة سنوات، وتمثل الشراكة العالمية للشمول المالى (GPFI) المنبر الرئيسى لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين بشأن الشمول المالى، وتقوم المجموعة بإدماج شركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدنى وغيرها من الجهات من بلدان مجموعة العشرين والبلدان الأخرى. ويساند هذه الشراكة الشركاء التنفيذين مثل: التحالف العالمى من أجل الشمول المالى AFI، ومؤسسة التمويل الدولية IFC.

تم تحديد الشمول المالي باعتباره عامل تمكين لسبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. والتزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأكدت التزامها بتنفيذ المبادئ رفيعة المستوى لمجموعة العشرين للشمول المالي الرقمي[١] .

[١] أنظر فى ذلك:

World Economic Forum (WEF) (2016a). Digital Transformation of Industries: Logistics Industry, World Economic Forum white paper prepared in collaboration with Accenture.

Singh, Ramananda, and Sankharaj Roy. "Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement." **Asian Journal of**

المطلب الثانى: انجازات مجموعة البنك الدولي للشمول المالي:

أولا: أهداف مجموعة البنك الدولي :

تعتبر مجموعة البنك الدولي للشمول المالي من عوامل التمكين الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وتعد إمكانية الوصول إلى حساب للمعاملات خطوة أولى نحو تعميم الخدمات المالية على نطاق أوسع نظرا لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار الأموال وإرسال المدفوعات وتلقيها. ويمثل حساب المعاملات بوابة إلى الخدمات المالية الأخرى، ولهذا فإن ضمان إمكانية حصول الناس في جميع أنحاء العالم على حساب للمعاملات لا يزال مجال تركيز لمجموعة البنك الدولي.

يعد تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لبلوغ هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر

المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، ويعني ذلك ضرورة إتاحة فرص الحصول على الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي الرسمي مثلا من خلال بطاقات الخصم أو الهواتف المحمولة. كما أن استخدام مبتكرات تكنولوجيا المعلومات فى الخدمات المالية أدت الى تحولات جوهرية في نماذج الأعمال من خلال المبادرات بين القطاعين العام والخاص، والتي تهدف إلى التوسع السريع في إمكانيات الحصول على الخدمات

Research in Business Economics and Management, (2015, Vol.5, No.1, January 2015, pp. 12-18). at www.aijsh.org.

Nigeria,Cental Bank."**Financial Inclusion In Nigeria: Issues And Challenges**." , (Abuja: Cental Bank of Nigeria, Occasional Paper No. 45,

"**Financial inclusion in India: Journey so far and way** 2013),pp31-33.

forward

المالية، وبفتح حساب جاري يمهد الطريق للحصول على مجموعة أوسع نطاقا وأكثر ملاءمة من الخدمات المالية.

ثانيا: مؤشرات تطور الشمول المالي في العالم:

أظهرت بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ أن حوالي نصف البالغين في العالم، أي ما يعادل ٢ مليار

نسمة ال يحصلون على خدمات مالية رسمية، وأن نسبة ٧٠% منهم من سكان الدول النامية وأنه مازال نحو ٨٢% من سكان الدول العربية، أي ما يعادل ١٨٢ مليون من البالغين لايستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وأظهرت البيانات أيضا أن ٢٥% فقط من الفقراء البالغين في العالم ممن يكتسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم يدخرون أموالهم في مؤسسات مالية رسمية، ويعد بعد المسافات وارتفاع التكاليف والمتطلبات البيروقراطية المرهقة من أهم الأسباب وراء عدم تعامل ٧٥% من الفقراء البالغين في العالم مع المؤسسات المالية. وتشير بيانات البنك الدولى أن نسبة البالغين ممن لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية في العالم هي ٦٢% وبلغت النسبة بين النساء ٥٨%، وعلى مستوى الدول النامية فقد بلغت نسبة المشاركة لجميع البالغين نحو ٥٤%، وللنساء ٥٠ %.

وعلى مستوى مجموع الدول بلغت نسبة من لديهم حساب مصرفية نسبة ٩٤% من البالغين في دول

منظمة التعاون والتنمية، وكانت نسبة الذكور والاناث متساوية، كما أن المشمولين ماليا لأفقر ٤٠% من السكان بلعت ٩١% واحتلت دول شرق آسيا والباسيفيك المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة من لديهم حساب ٦٩ من إجمالي البلغين، وكانت نسبة النساء اللواتي امتلكن حساب مصرفي متقاربة مع مثيلتها لدى الرجال.

ثالثا: مشروع البنك الدولى لبيانات الشمول المالي العالمي:

يمكن زيادة عدد مستخدمي الخدمات المالية الرسمية باتباع سياسات تساعد على الحد من التكلفة والمستندات المطلوبة لفتح حساب مصرفى. وفي إطار مشروع بيانات الشمول المالي العالمي للبنك الدولى، يتضح فعالية السياسات التي تعالج المعوقات المالية أمام الفئات الفقيرة المحرومة من الاستفادة من الخدمات المالية، خاصة لنحو ٢,٥ مليار شخص محروم من الخدمات البنكية، من بينهم ٧٥% من فقراء العالم ومن يعيشون في المناطق الريفية. [١]

وتقدم مجموعة البيانات الدقيقة الجديدة لمؤشر الشمول المالي العالمي، وهي الأكبر من نوعها، تفاصيل قيمة عن الأفراد وعاداتهم البنكية. وتغطي مجموعة البيانات ٤١ مؤشرا تتراوح من استخدام نوادي الادخار غير الرسمية، وانتشار الاقتراض التقليدي، إلى استخدام عمليات الدفع عبر الهواتف المحمولة. كما تحتوي البيانات على خصائص فردية كالفروق بين الجنسين، والسن، والتعليم، والدخل والأسباب التي يسوقها المحرومون من الخدمات البنكية لعدم امتلاكهم حسابات بنكية.

وتزيد حصيلة حافظة الشمول المالي للبنك الدولى عن ٣ مليارات دولار، ولها مشاريع في أكثر من ٦٠ بلدا. كما تساند خطط العمل في كل بلد في مجال الشمول المالي وزيادة إمكانية الحصول على المنتجات والخدمات المالية كالائتمان والادخار والدفع

[١] أنظر فى ذلك:

اسلي ديمير جوتش، وآخرون: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، فى: معهد الدراسات المصرفيةَ. اضاءات، السلسلة الثامنة، العدد ٠٧. الكويت، فيراير ٢٠١٦. ص ١٩.
البنك الدوليَ: بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، ٢٠١٧.

والتأمين من خلال آليات منخفضة التكلفة، خلال ماكينات الصرف الآلي والهواتف المحمولة.

رابعا: المؤشر العالمي للشمول المالي:

تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findexأشمل مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالإدخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ ٢٠١١. وتقدم قاعدة البيانات قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية وكيفية استخدام الأشخاص للخدمات المالية في ١٤٤ بلداً.

وعالمياً، يمتلك ٦٩% من البالغين، أي ٣,٨ مليار شخص، حالياً حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من براثن الفقر. وارتفعت هذه النسبة من ٦٢% في عام ٢٠١٤ ومن نسبة لا تتجاوز ٥١% في عام ٢٠١١. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، حصل ٥١٥ مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام ١,٢ مليار بالغ بذلك منذ عام ٢٠١١ وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. ورغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدُّم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء. [١]

[١] أنظر فى ذلك:

Li, F., Nucciarelli, A., Roden, S., & Graham, G. : How smart cities transform operations models: A new research agenda for operations management in the digital economy. Production Planning & Control, 27(6), 2016. 514–528.

وفى ختام هذا الجزء لايفوتنا الاشارة الى أنه توجد وجهة نظر معارضة، ربما تنبع من مؤيدى نظرية التآمر، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن فكرة الشمول المالي هي اختراع من البنك الدولي للسيطرة على الاموال في العالم، خاصة تلك التي تكون خارج النظام المصرفي، فقد تلاحظ ان الاعداد الكثيرة من الفقراء لا تتعامل مع البنوك وعند احتساب ما لديهم من اموال وجد أنها أكثر بكثير من الحسابات المودعة بالبنوك نظرا للعدد الضخم من الفقراء. ويرى الاقتصاديون كذلك ان من مساوئ هذا النظام هو سيطرة البنوك المركزية الدولية على بيانات العملاء في العالم كله مما يجعله تحت السيطرة.

ولاننناقش فى هذا البحث مدى صحة آراء مؤيدى نظرية المؤامرة، لكننا على يقين أنه يجب أن تكون الأولوية لاستراتيجية مكافحة الفقر فى الدول النامية، كما حدث فى البرازيل مثلا، وعندئذ تتتلاشى تفسيرات نظرية المؤامرة.

المطلب الثالث: المؤتمرات والفعاليات المعنية بالشمول المالي:

تم اطلاق العديد من المؤتمرات والفعاليات الداعمة للتحول نحو الشمول المالي والتي تسعى إلى

تحقيق زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي لجميع فئات المجتمع، ومن أهمها نجد المؤتمرات التالية:

Li, L., Su, F., Zhang, W., & Mao, J. Y.: Digital transformation by SME entrepreneurs: A capability perspective. Information Systems Journal, 2018. 28(6), 1129–1157.

١ – أهمية الشمول المالى فى التنمية المستدامة وتحقيق أجندة مصر ٢٠٣٠

أولا: مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ سنة ٢٠١٧:

يعد مؤتمر الشمول المالي الذي عقد خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠١٧ بشرم الشيخ وبمشاركة أكثر من ٩٤ دولة ونحو ١١٩ مؤسسة عالمية، الأول من نوعه في منطقة الشرق ألأوسط وهو أهم ملتقى لصانعي سياسات الشمول المالي في العالم، وذلك بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي، وكان الهدف منه عرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الأعضاء في اعداد السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالشمول المالى.

ثانيا: مؤتمر التكنولوجيا المالية فى شمال إفريقيا ٢٠١٨:

استضافت مصر لأول مرة مؤتمر التكنولوجيا المالية "سيمنس شمال إفريقيا" في فبراير ٢٠١٨ وتضمن ثلاثة محاور رئيسية وهي: التكنولوجيا المالية، وأنظمة المدفوعات والتجارة الاكترونية بمشاركة أكثر من ٥٠٠ مشترك من داخل وخارج مصر وأكثر من خمسين خبير عالمي في التكنولوجيا المالية بالاضافة إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشركات التي تعرض أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية المبتكرة على مستوى العالم.

وفى المؤتمر تم الاعلان عن انجازات مصر فى مجال التكنولوجيا لمالية، ولعل أهمها مايلى:

١. إجراء الدراسات اللازمة لتدشين أول بنك رقمي في مصر بهدف إتمام جميع العمليات المصرفية عبر التليفون المحمول ليحل محل البنوك التقليدية.

٢. إصدار أول بطاقة ذكية ذات علامة تجارية وطنية للكاش والشراء بالتعاون مع شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي، وهي تعتبر بديلا عن بطاقات فيزا وماستركارد.

ثالثا: اليوم العربي للشمول المالي:

اتفق مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٥ على تخصيص يوم ٢٧ أبريل من كل عام، يوما عربيا للشمول المالي، ومد فعاليته

لمدة أسبوع للتأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية والتوعية لكيفية استخدام الخدمات المصرفية والاستفادة منها.

المبحث الثالث: دراسة حالة الشمول المالى والتنمية المستدامة فى مصر

المطلب الأول: علاقة الشمول المالى بالتنمية المستدامة: [1]

أولا: الشمول المالي في جمهورية مصر العربية:

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، بحيث تعمل على تدشين مرحلة

جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول لالقتصاد الرقمي وتعزيز التنمية الاقتصادية، ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه، لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. [2]

---

[1] أنظر فى ذلك:

صورية شنبى – السعيد بلخضر: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، جامعة المسيلة – الجزائر، ٢٠٢٠ . ص ٣٤.

صندوق النقد العربي: فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، ورقة عمل في اجتماع الدورة ٣٦ لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت ٢٠١٢.

[2] أنظر فى ذلك:

على الرغم من القصور التشريعي الواضح فيما يتعلق بتشجيع نظام اقتصادي غير نقدي الا أن هناك حراك واضح في هذا المجال لايمكن إغفاله، ويجب ترصده وتنميته وذلك بالتزامن مع إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" التي تبنتها وزارة التخطيط. وقد تم العمل بهذه الإستراتيجية بدءا من يناير ٢٠١٦ حيث تتضمن اثنا عشرة محورا أهمها التنمية الاقتصادية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. وفي هذا الاطار ومع قيام البنك المركزي بدوره في الاشراف على نظام الدفع والذي يهدف منه ضمان التدفق النقدي من خلال أنظمة الدفع من أجل تحقيق الاستقرار المالي نشأت عدة مبادرات في السوق المصري، تعد بذور طيبة للتحول الى الاقتصاد غير النقدي.

وفيما يلى عرض لمبادرات التوجه نحو اقتصاد غير النقدي:

(ا): مشروع الدفع والتحصيل الالكتروني الحكومي:

يمثل هذا المشروع تعاونا مشتركا بين البنك المركزى المصري ووزارة المالية، ويهدف لدفع المرتبات الشهرية وكافة المستحقات الأخرى للعاملين بالحكومة من خلال بطاقات تصدرها البنوك المصرية. وتنفيذا للمشروع أعلنت وزارة المالية الخطة التي وضعتها لصرف رواتب جميع الموظفين العاملين بالدولة إلكترونيا من خلال بطاقات الصراف الآلي وقد ضم في البداية حوالي ٢,٥ مليون موظف. وكانت وزارة المالية قد أصدرت منشورا يلزم جميع وحدات الجهاز الإداري بالدولة بصرف المرتبات الكترونيا، وتجميع بيانات الموظفين واستخدام الصراف الألي لكل منهم والتوقف عن صرف

مركز هردو لدعم التعبير الرقمى: الشمول المالى فى مصر. هل لمحدودى الدخل نصيب فى إتاحة الأدوات المالية ؟، القاهرة ٢٠١٨ .

إتحاد بنوك مصر – اتحاد الصناعات المصرية: مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدى " إعداد طيبة للاستشارات، القاهرة ٢٠١٦.

المرتبات بالأسلوب الورقي من خلال التعاقد مع البنك الأهلى والمشاركة بالمشروع، هذا بالاضافة إلى أن تعليمات وزارة المالية تلزم وحدات الجهاز اإلداري بالدولة
بصرف كافة مستحقات الموردين من خلال النظام الالكتروني مع وضع حد أقصى بقيمة ٥٠٠ جنيه
مصري للمصروفات التي يجوز سدادها نقدا.
جدير بالذكر أن شركة finance-e هي المسؤولة عن تطبيق المشروع من الناحية التكنولوجية،
وقد صرحت الشركة في يناير ٢٠١٥ أن هناك ٢٧٥٣ وحدة خاضعة لنظام صرف المستحقات إلكترونيا من أصل ٣٥٠٠ وحدة. ويساعد مثل هذا النظام في التحول إلى الاقتصاد غير النقدي على الرغم من ارتفاع عدد الأشخاص غير الحائزين على حسابات بنكية، فالموظفون الصادر لهم بطاقات المرتبات وفقا لهذا النظام لهم الحق في الانتفاع من الخدمات التي تقدمها البنوك المصدرة للبطاقات "فلهم أن يحصلوا على كروت الائتمان والقروض" هذا بالاضافة إلى تمكينهم من استخدام الكرت في شراء السلع باستخدامها ككروت خصم، وسيعد ذلك نموا ضخما في عدد الاشخاص الحائزين على حسابات بنكية حيث يبلغ عدد موظفي وحدات الجهاز الاداري بالدولة حوالي ٧ مليون موظف.
على الرغم من أنه كان مخططا أن يتم صرف مرتبات كافة موظفي الحكومة عن طريق بطاقات دفع
الأجور قبل شهر يولية ٢٠١٥ إالا أن وزارة المالية أعلنت في آخر شهر يونيو ٢٠١٥ أنها انتهت من ضم حوالي ٨٥% على أن يتم ضم النسبة المتبقية في وقت لاحق، كما أعلنت أن هذا التأخير بسبب تباطؤ الجهات الحكومية في تطبيق المنظومة.

ويتبين من ذلك أن على الحكومة اتخاذ خطوات جادة نحو إلزام الجهات الحكومية بتطبيق برنامج الدفع الالكتروني وتحديد مواعيد صارمة على كل الجهات للالتزام بهذا البرنامج.

(ب): مبادرة المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة:

أعلنت وزارة االتصاالت وتكنولوجيا المعلومات في ٢٥ يونيه ٢٠١٣ عن إطلاق مشروع "فلوس" والذي يتمثل في بوابة لدفع وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، وكانت شركة اتصالات بالمشاركة مع شركة ماستركارد والبنك الأهلي المصري وشركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي هم أول من بدأ في تقديم هذه الخدمة، والتي تمثلت في الاتاحة للمشتركين لدى شركة اتصالات استخدام المحمول في إجراء عمليات الدفع والتحويل للأموال بطريقة آمنة بين مستخدمي الشبكة الواحدة. وكانت أول مبادرة لاستخدام الهاتف المحمول في تحويل الأموال وتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ثم قامت شركة فودافون بالمشاركة مع بنك الاسكان والتعمير وموبينيل بالمشاركة مع بنك الامارات دبي الوطني بتبني مشروع التعاملات المالية عبر الهاتف المحمول، واستمر هذا الاتجاه حيث اثبت جديته فطرح البنك الأهلي المصري خدمة الدفع عن طريق الهاتف المحمول باسم فون كاش دون الاعتماد على شركة محمول بعينها، فالبنك الأهلي يقدم هذه الخدمة للمواطنين سواء أكانوا عملاء للبنك أو غير عملاء.

إن البنك الأهلى المصري هو المسئول عن الاشراف على نظم وخدمات الدفع من خلال وضع القواعد والمعايير والارشادات المتعلقة بتشغيل نظم الدفع وتشجيع استخدام خدمات الدفع الالكترونية وتعزيز كفاءتها. فقد أصدر البنك المركزي المصري القواعد المنظمة لهذه الخدمة "قواعد تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول". وهذه المبادرة هي الأولى من نوعها لتعزيز الاقتصاد غير النقدي وتعد خطوة هامة في طريق الاندماج المالي نظرا لما يتيحه هذا النظام للأشخاص غير الحائزين على

حسابات بنكية من إمكانية إجراء المعاملات غير النقدية بصورة فعالة. ثم بعد ذلك تم تطوير الدفع إللكتروني من خالل الهاتف المحمول بهدف استخدام الخدمة المقدمة في سداد أقساط القروض متناهية الصغر إتباعا لنماذج في بلدان أخرى.

(ج): تأسيس شركة فوري:

تم تأسيس شركة فوري في عام ٢٠٠٨ بالاشتراك مع شركات عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وبنوك عاملة في مصر. وتوفر الشركة شبكة مدفوعات إلكترونية من خلال أكثر من ٥٠ ألف موقع لتسهيل دفع فواتير الهاتف والمرافق مثل الكهرباء والمياه وتذاكر السفر وأقساط التأمين والتبرعات وذلك كله عن طريق قنوات متنوعة منها ماكينات الصراف الآلي وصغار البائعين والصيدليات

ومكاتب البريد ومن خالل الانترنت ومحفظة المحمول. ووفقا لشركة فوري فإن هناك ١٥ مليون مستخدم لخدمة فوري يقومون بإجراء تحويلات قيمتها١,٢ مليون جنيه يوميا من خلال ٥٠ ألف مركز للخدمة، وقد تم تحصيل ٦ بليون جنيه خلال عام ٢٠١٤ من خلال شركة فوري والتي تعمل على توسعة شبكتها.

(د): خدمة المدفوعات الالكترونية للحكومة المصرية:

تأسست شركة تكنولوجيا E-Finance في عام ٢٠٠٥ لتشغيل المنشآت المالية وادارة وتشغيل نظم الأعمال الالكترونية لجميع الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات، وكانت فكرة تأسيسها تقوم على العمل على تحويل التعاملات النقدية إلى نظام التداول الالكتروني فتميزت في نظام السداد الالكتروني وهو حجر الأساس في أي نظام قائم على المدفوعات غير النقدية. ويساهم بنك الاستثمار القومي بنسبة ٧٠%، والبنك الأهلي المصري بنسبة ١٠% وبنك مصر بنسبة ١٠% وشركة بنوك مصر بنسبة ١٠% وهي بذلك شركة مملوكة بالكامل للدولة ومبادرة من الدولة للوصول إلى التحول في الاقتصاد غير النقدي، وبدأت الشركة في تشغيل نظام السداد الالكتروني عام ٢٠٠٩ وهي تقدم العديد من الخدمات، فإلى جانب خدمات الدفع

والتحصيل الالكتروني التي توفر من خلالها خدمات دفع المرتبات وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية واشتراكات التأمينات الاجتماعية فإن شركة finance-e توفر خدمات البنية التحتية وخدمات تكنولوجيا الأعمال وخدمات مركز البطاقات وغيرها من الخدمات الالكترونية، كما تقوم بتنفيذ ميكنة سداد المعاشات والاعانات التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي. [١]

ثانيا: الأجندة الوطنية لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة فى رؤية مصر ٢٠٣٠:

رؤية مصر ٢٠٣٠ هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير ٢٠١٦م تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ «التنمية المستدامة الشاملة» و«التنمية الإقليمية المتوازنة»، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

[١] أنظر فى ذلك:

نانسي البناَ: نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة بلاستعلامات بوابتك الى مصر، ١٧ ابريل ٢٠١٨.

اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر: مشروع التحول الى الاقتصاد الرقمي في مصر، برعاية CIPE، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة: فبراير ٢٠١٦.

اسلي ديمير جوتش، كونت وآخرونَ: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، عرض عام، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٧.

١– الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته :

يتحقق الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته بالحد من الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع، وتوفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، واتاحة التعليم وضمان جودته وجودة الخدمات الصحية، وإتاحة الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، والارتقاء بالمظهر الحضاري، وضبط النمو السكاني، وإثراء الحياة الثقافية، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

٢– العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة :

تسعى الأجندة الوطنية إلى تحقيق العدالة من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد في كل المناطق الجغرافية، في الريف والحضر على حد سواء، وتعزيز الشمول المالي، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية.

٣– تطوير اقتصاد تنافسي ومتنوع:

تعمل مصر على تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة، كما تعمل على تحقيق التحول الرقمي ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، كما تسعى إلى تحقيق الشمول المالي وإدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

٤– ركائز المعرفة والابتكار والبحث العلمي :

تتخذ مصر المعرفة والابتكار والبحث العلمي ركائز أساسية للتنمية، وذلك من خلال الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية.

٥– تطوير نظام بيئي متكامل ومستدام :

ان تطوير نظام بيئي متكامل ومستدام يعنى الحفاظ على التنمية والبيئة معاً من خلال الاستخدام الرشيد للموارد بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أكثر أمناً

وكفاية ويتحقق ذلك بمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٦– سيادة حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع:

تحقق حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع الكفاءة والفاعلية لأجهزة الدولة الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، لذا فرؤية مصر للمستقبل تضع الحوكمة والالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون وإطار مؤسسي ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

٧– مبادىء السلام والأمن الوطنى والاقليمي :

تضع الدولة أولوية قصوى للأمن بمفهومه الشامل على المستويين الوطني والإقليمي كضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ عليها ويتضمن ذلك ضمان الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة المستدام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمن المعلوماتي (السيبراني) وتأمين الحدود المصرية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

٨– تعزيز المكانة الريادية لمصر :

لتعزيز الريادة المصرية حرصت الاجندة الوطنية على ارتباط أهدافها التنموية بالأهداف الدولية من جهة، وبالأجندة الإقليمية من جهة أخرى، لاسيما أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ فبعد النجاح في استعادة الاستقرار أصبح هدف تعزيز مكانة مصر وريادتها على المستويين الإقليمي والدولي ضرورة لدفع عجلة التنمية الشاملة ويتحقق ذلك من خلال العديد من الآليات من ضمنها دعم تعزيز الشراكات إقليميا ودوليا.

ثالثا: محاور التنفيذ لتعزيز الشمول المالي:

تعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الشمول المالي في مصر من خالل عدة محاور على النحو التالي:

(أ): إنشاء المجلس القومي للمدفوعات: تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بمو جب القرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧، والذي يتضمن ١٦ عضوا منهم رئيس مجلس الوزراء والبنك المركزي والوزارات المعنية، ويختص المجلس بخفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات اإللكترونية في الدفع بديال عنه، وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي وذلك بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وكذا تخفيض تكلفة انتقال الألموال وزيادة الحصيلة الضريبية .

(ب): خلق بيئة تشريعية مواتية للتحول نحو الشمول المالي :

يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة اإلطار التشريعي الذي سيتيح لمصر مواجهة الجرائم اإللكترونية التي ال توجد لها قوانين أو نصوص تحددها وتتعامل معها حاليا في القانون المصر ي، من خالل مناقشة مشروع قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات من قبل لجنة الالتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب.

(ج): المبادرات الداعمة لمفهوم الشمول المالي:

تهتم الحكومة المصرية ممثلة في البنك المركزى المصري بتطبيق العديد من المبادرات الداعمة لهذا التوجه، من أهمها:

١- مبادرة حساب لكل مواطن: ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، من خالل إطالق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر تحت عنوان "حساب لكل مواطن"، ودعا البنك المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب مشددا على ضرورة الوجود في أألقاليم

والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات وذلك لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة.

٢- مبادرة التمويل العقاري: أطلقها البنك المصري في فبراير ٢٠١٤ وتم بموجبها تخصيص مبلغ ١٠ مليارات جنيه لمدة ٢٠ سنة وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات اإلسكان بالمجتمعات العمرانية، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين ٥% إلى ٧% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و٨% لمتوسطي الدخل و١٠,٥% لفوق متوسطي الدخل بشرط أال يتجاوز سعر الوحدة ٩٥٠ ألف جنيه. وقد القت هذه المبادرة إقبال كبيرا من المواطنين النخفاض نسبة الفائدة على القرض وسهولة الحصول عليه، ألمر الذي جعل البنك يقر رفع إجمالي ألموال المخصصة للمبادرة من ١٠إلى ٢٠ مليار جنيه.

٣- مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: من خالل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تم إطالقها في يناير ٢٠١٦ بشريحة ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥% متناقصة للمشروعات الصغيرة وبفائدة ٧% للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢% لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويالت التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من ٥٥ مليار جنيه حتى نهاية ٢٠١٧.

٤- خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول:

أصدر البنك المركزي في نوفمبر ٢٠١٦ الاصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في خطوة نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي، تعمل على تحقيق:

-توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين؛

-تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الالكتروني داخل الجمهورية؛

-تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل صرف الرواتب، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالاضافة إلى المدفوعات الحكومية؛

-بلغ عدد المشتركين في خدمة تحويل الأموال عبر المحمول نحو ٩,٢ مليون عميل منذ إطالق المبادرة في يولية سنة ٢٠١٧.

المطلب الثانى: نطبيفات الشمول المالي في جمهورية مصر العربية:

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتبارها أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي. ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وتعمل الدولة علي تشجيع نظام اقتصادي غير نقدي، وهناك حراك واضح في هذا المجال لا يمكن إغفاله، ويجب ترصده وتنميته وذلك بالتزامن مع إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر "٢٠٣٠" التي تبنتها وزارة التخطيط، وقد تم العمل بهذه الإستراتيجية بدءا من يناير ٢٠١٦، حيث تتضمن اثنا عشرة محورا وأهمها التنمية الاقتصادية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. وفي هذا الإطار ومع قيام البنك المركزي بدوره في الإشراف على نظام الدفع والذي يهدف منه ضمان التدفق النقدي

من خلال أنظمة الدفع من أجل تحقيق الاستقرار المالي نشأت عدة مبادرات في السوق المصري، والتي تعد بذور طيبة للتحول للاقتصاد غير النقدي.

أولا: مشروع التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة فى مصر:

أطلق كلٌ من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة في يناير ٢٠٠٢. يستفيد المشروع من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق قفزة نوعية في جميع مجالات التنمية، لا سيما سبل العيش والتمكين الاجتماعي والتعليم والتوعية والبيئة.

يستفيد المشروع من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق قفزة نوعية في جميع مجالات التنمية، لا سيما سبل العيش والتمكين الاجتماعي والتعليم والتوعية والبيئة. ويهدف مشروع التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المهمشة والمجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذا بالإضافة إلى تمكين الفئات المحرومة من النساء والأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي من خلال تقديم برامج بناء القدرات وتعزيز المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، يهتم المشروع بشكل خاص بزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا الاجتماعية مثل التمكين الاقتصادي وتمكين المرأة والمواطنة الرقمية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتغير المناخ وغير ذلك.

يعتمد المشروع في تحقيق ذلك على شبكة عريضة من الشركاء وأصحاب المصلحة، لا سيما الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص لضمان استدامة هذا النموذج الإنمائي.

ثانيا: دور الشمول المالي في التنمية المستدامة: [1]

(أ): توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية:

لعل تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الامكانات الكامنة في الاقتصاد. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الانتاجية والدخول. ويساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملاءمة.

شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح

إمكانيات جديدة للفقراء، ولاتقتصر هذه الخدمات على البنوك، بل تشمل أيضا الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها.

ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي.

[1] أنظر فى ذلك:

Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. The Journal of Strategic Information Systems.

Dabla-Norris, E. Y. Ji, R. Townsend, (2015),"Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy" IMF Working Paper 15/22, International Monetary Fund,

(ب): أهمية نشر التوعية والتثقيف المالى:

ان التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة،

والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والتلفونات والكمبيوترات اللوحية الذكية. وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي.

ولذا فمن المهم أن يبدأ التثقيف المالي في مراحل التعليم المختلفة كي يرسخ المفاهيم المالية لدى الأفراد ويحفز الابتكار، فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OEDC والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والارشادات والنصيحة الموضوعية المتعلقة بها، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية.

لذا أصبح من المعترف به عالميا ن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازيا ومكملا أساسيا لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي.

(ج): العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:[١]

[١] أنظر فى ذلك:

Kesuh Thaddeus , et. Al., " digital financial inclusion and economic growth : evidence from sub-Saharan Africa (2011-2017)" **International Journal of Business and Management** , (Nsukka: department of banking and finance , university of Nigeria , vol.8, no.4, 2020)

يسود الاعتقاد في جميع أنحاء العالم أن الشمول المالي له دور كبير في التنمية المستدامة. ففى الدول النامية حيث يعيش أكثر من ٧٥% من سكان العالم، معظم السكان ليس لديهم حسابات بنكية

وعند استفادتهم بالشمول المالى تتحقق نتائج اجتماعية واقتصادية مجدية.

توضح تقارير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي أن معظم الدول النامية أأنجزت طرقا مختلفة لتحقيق الشمول المالى، مما يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة، ومن خلال التنمية المالية يحدث الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي.

(د): ضرورة وضع إستراتيجية وطنية لتحقيق أهداف للشمول المالي:

نظرا لتزايد أعداد مستهلكي الخدمات المالية يلزم توعيتهم وتثقيفهم ماليا لتمكينهم من الالدماج والوصول إلى المنتجات والخدمات المالية بشكل يسير، وفي ضوء قيام بعض الجهات ذات العالقة

بالقطاع المالي في عدة مبادرات فردية لتنفيذ خطط وبرامج لتحقيق الشمول المالي، فقد برزت الحاجة إلى توحيد المبادرات والجهود تحت مظلة واحدة وذلك بهدف تجنب االزدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق أألهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، وال يمكن تحقيق ذلك إال من خالل تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في هذه تضم كافة الجهات ذات العالقة

Akhil Damodaran , **Financial Inclusion: Issues and Challenges** , 2016 ,pp 54-55, at: http\\:www.akgec.in/journals/july-Dec13/11-Akh.pdf

المعنية بتحقيق الشمول المالي، والتي تشمل الهيئات الرقابية في القطاع المالي والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة والقطاع الخاص.

وفي هذا السياق تعمل سلطات النقد والهيئات المالية حاليا على قيادة الجهود لبناء استراتيجيات

وطنية للشمول المالي معظم الدول وذلك ضمن خطة واضحة المعالم ومحكمة وفقا للمبادئ الرئيسية

لتحقيق الشمول المالي والمعتمدة من قبل مجموعة العشرين والبنك الدولي والتحالف العالمي للشمول المالي .

ومن الأهداف الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي مايلى:

١. تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية وذلك من خالل توحيد جهود كافة الجهات المشاركة، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها واالستفادة منها لتحسين ظروفهم االجتماعية واالقتصادية، وتحقيق االستقرار المالي واالجتماعي.

٢. نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية.

٣. تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات الخاصة بالتنفيذ،

٤. وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

٥. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

المطلب الثالث: انجازات وزارة الاتصالات للتحول الرقمى فى مصر:

أولا: عناصر استراتيجية وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠٣٠:

يرتكز اهتمام قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تبني أحدث التقنيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير استفدة المواطنين من تطبيقات

الشمول المالى. وتتمثل هذه المهمة في تمكين تطوير مجتمع قائم على المعرفة، واقتصاد رقمي قوي يعتمد على النفاذ المنصف إلى المعرفة بأسعار معقولة، والتمتع بالحقوق الرقمية، إلى جانب تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية التنافسية والإبداعية.

وتشمل استراتيجية التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد وهى: البعد الاقتصادي الذي يسلط الضوء على التنمية الاقتصادية والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية والطاقة والمعرفة، والبعد الاجتماعي والبعد البيئى، ويشمل حماية البيئة والموارد الطبيعية وحفظ حقوق الأجيال القادمة فى تنمية مستدامة.

ثانيا: انشاء منصة مصر الرقمية:

تمثل منصة مصر الرقمية رؤية وخطة شاملة وتُعد بمثابة حجر الأساس لتحويل مصر إلى مجتمع رقمي. ويعتمد بناء مصر الرقمية على ثلاثة محاور أساسية، وهي التحول الرقمي، والمهارات والوظائف الرقمية، والإبداع الرقمي وتعتمد هذه المحاور على أسس هامة، و هي تطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير الإطار التشريعي التنظيمي.

تم تبني أحدث التكنولوجيا العالمية لخلق مجتمع رقمي متكامل يتم من خلاله تقديم خدمات حكومية متميزة مما يسهم في تحسين جودة حياة المواطنين وذلك في ضوء تنفيذ استراتيجية مصر الرقمية التي تضم ثلاثة محاور هي التحول الرقمي، وبناء القدرات، ورعاية الإبداع؛ فيما ترتكز على ثلاث ركائز هي بنية تحتية كفء، وريادة دولية، وسياج تشريعي وحوكمي.

ويوجد نحو ستون خدمة حكومية مرقمنة على منصة مصر الرقمية وذلك في إطار مشروع يتم تنفيذه باستثمارات ثلاثة مليار جنيه لرقمنة الخدمات الحكومية وإتاحتها من خلال منافذ متعددة تلائم كافة أفراد المجتمع وهى منصة مصر الرقمية التي سجل

عليها أكثر من ٢,١ مليون مستخدم، ومكاتب البريد، ومراكز الخدمات الحكومية؛ ومراكز الاتصال. [١]

ومن أبرز المشروعات الخدمية التي يتم تنفيذها بالتعاون مع قطاعات الدولة لتحقيق التحول الرقمي وهى تطوير منظومة الحيازة الزراعية وإصدار الكارت الذكي للفلاح، وميكنة منظومة التأمين الصحي الشامل، وميكنة المستشفيات الجامعية، والتحول الرقمي في التشخيص الطبي، وكذلك في منظومة التعليم العالي بالإضافة إلى إصدار مليون ونصف بطاقة مدفوعات للعمالة غير المنتظمة.

ثالثا: برنامج التدريب التكنولوجي:

ان استراتيجية بناء القدرات تستهدف خلق كوادر تكنولوجية في كافة المجالات حيث يتم العمل على تدريب ١١٥ ألف متدرب بكلفة ٤٠٠ مليون جنيه في العام ٢٠٢٢ وفقًا لمنهج هرمي يتدرج في مستوياته بدءًا بإتاحة برامج تدريب أولية، ثم برامج تدريب تكنولوجي متوسط من خلال مدارس التكنولوجيا التطبيقية، يليها برامج تدريب تكنولوجي متقدم ومنها برنامج تدريب متخصص في الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع كلية علوم الحاسب بفرنسا ومبادرة "مستقبلنا رقمي"، ثم التدرج في المنهج الهرمي حتى الوصول إلى إتاحة تعليم جامعي متخصص في التكنولوجيات الحديثة من خلال جامعة مصر المعلوماتية وهى أول جامعة معلوماتية متخصصة في أفريقيا والشرق الأوسط ويتم إنشاؤها في مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة باستثمارات ٨

[١] كلمة الدكتور عمرو طلعت خلال اجتماع لجنة التعليم والبحث العلمي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس الشيوخ ؛ حيث تم خلال اللقاء التأكيد على أهمية التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لما له من أهمية في استكمال منظومة التشريعات وبما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

مليار جنيه، ثم التدرج وصولًا إلى قمة الهرم من خلال تنفيذ مبادرة بناة مصر الرقمية التي تستهدف منح ماجستير عملي متخصص لألف دارس سنويًا.

رابعا: إنشاء مركز البحوث التطبيقية لتطوير حلول بالذكاء الاصطناعي:

على صعيد محور رعاية الإبداع تم إنشاء مركز البحوث التطبيقية لتطوير حلول بالذكاء الاصطناعي في عدة مجالات ومنها الزراعة والصحة والتخطيط العمراني؛ حيث ساهمت جهود مصر في هذا المجال في تقدم ترتيبها العالمي في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي لتحتل المركز ٥٦ عالميًا في عام ٢٠٢٠ مقارنة بالمركز ١١١ في عام ٢٠١٩؛ ويتم تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة باستثمارات أكثر من ٢ مليار جنيه، كما يتم العمل على نشر مراكز إبداع مصر الرقمية لإتاحة التدريب التقني المتخصص وبرامج لرعاية الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال للشباب بالمحافظات؛ وتم إطلاق مبادرة فرصتنا رقمية لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين المستقلين والتي يتم من خلالها تخصيص نسبة ١٠ ٪ من مشروعات مصر الرقمية لهذه الشركات.

خامسا: تطوير مكاتب البريد المصري:

يتم تنفيذ خطة لتطوير مكاتب البريد المصري وزيادة عدد فروعه باستثمارات أربعة مليار جنيه خلال العام الحالي؛ حيث من المستهدف إنشاء ٥٠٠ مكتب جديد لتصل إلى ٤٥٠٠ مكتب بريد بنهاية العام الحالي، مع تطوير ١٥٠٠ مكتب لتصل عدد مكاتب البريد المطورة إلى ٣١٠٠ مكتب؛ مع تزويد مكاتب البريد بألف ماكينة صراف آلي لتصل إلى ١٧٥٠ ماكينة، وزيادة الأكشاك البريدية من ٣٠ الى ١٠٠ كشك بريدي، وكذلك تجهيز ٥٠ مكتب متنقل لتصل إلى ٨٥ مكتب متنقل؛ وعملية التطوير تشمل تحقيق تحول نوعى في الخدمات المقدمة داخل مكاتب البريد المصري لتضم جنبًا إلى جنب مع الخدمات البريدية تقديم الخدمات الحيوية للمواطنين والتي من أبرزها خدمات مصر الرقمية، وخدمات الشمول المالي.

سادسا: مشروع رفع كفاءة خدمات الإنترنت:

حيث تم ضخ استثمارات ٣٠ مليار جنيه، ويتم استكمال الخطة باستثمارات ٥,٥ مليار جنيه خلال العام ٢٠٢١ وهو ما ساهم في ارتفاع متوسط سرعة الإنترنت في مصر من ٦,٥ ميجابت/ثانية في يناير ٢٠١٩ إلى ٣٩,٦ ميجابت/ ثانية في أبريل ٢٠٢١، كما حصلت الشركة المصرية للاتصالات على لقب أسرع إنترنت في شمال أفريقيا، وتم الانتهاء من ربط ١٣ ألف مبنى حكومي بشبكة كابلات الألياف الضوئية في إطار خطة لربط كافة المباني الحكومية على مستوى الجمهورية بهذه الشبكة والبالغ عددها ٣١٥٠٠ مبنى حكومي خلال ٢٤ شهر باستثمارات ٦ مليار جنيه؛ بالإضافة إلى الانتهاء من ربط ٢٥٦٣ مدرسة ثانوية في جميع أنحاء الجمهورية بكابلات الألياف الضوئية، والاتفاق على تحديث الكود المصري للبناء؛

سابعا: تحسين خدمات الاتصالات وشبكات المجمول:

وفي إطار العمل على تحسين خدمات الاتصالات يتم تنفيذ خطة لتغطية الطرق الرئيسية وبعض المناطق في المحافظات بشبكات المحمول باستثمارات مليار جنيه، كما تم طرح ترددات جديدة لشركات المحمول من خلال طرح ٨٠ ميجاهرتز في الحيز الترددي ٢٦٠٠ ميجاهرتز بإيرادات ١,١٧٠ مليار دولار، بالإضافة إلى إنشاء المركز القومي لمراقبة جودة خدمات الاتصالات، وتطبيق إجراءات لحوكمة خدمات المحمول وحماية حقوق مستخدمي خدمات الاتصالات.

مشاركة وزارة الاتصالات ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة تتمثل في رفع كفاءة البنية التحتية المعلوماتية لقرى المرحلة الأولى للمبادرة وفقًا لثلاثة محاور رئيسية وهي ربط القرى بكابلات الألياف الضوئية لرفع كفاءة خدمات الإنترنت لمليون منزل بكلفة تصل إلى نحو ٥,٦ مليار جنيه، وتطوير ٩٠٦ مكتب بريد وتزويدهم بماكينة صراف آلي بكلفة تصل إلى نحو ٢,١ مليار جنيه، وتحسين جودة خدمات الاتصالات من خلال تزويد القرى بمحطات شبكات المحمول.

المطلب الرابع: استراتيجية الشمول المالي للبنك المركزي المصري [1]:

استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢–٢٠٢٥) الصادرة عن البنك المركزي المصري هي أول تقرير يصدره البنك يستعرض السبل العلمية التي اتخذها لقياس مستوى الشمول المالي في مصر من حيث الإتاحة والاستخدام وجودة الخدمات المالية في إطار وضع أهداف ورؤية واضحة لإعداد وتصميم استراتيجية الشمول المالي وتحديد أولويات التنفيذ.

يشمل التقرير المنهجية المتبعة في إعداد المسح الميداني للخدمات المالية على عينة ممثلة ل/لأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى القطاع الرسمي وغير الرسمي، والذي نُفذ خلال الفترة من سبتمبر – ديسمبر ٢٠٢٠ بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبدعم فني من الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وذلك بهدف الوقوف على الخدمات المالية المقدمة والمستخدمة من قبل الأفراد والمشروعات وكذلك التعرف على معوقات الحصول على الخدمات المالية بهدف صياغة سياسات الشمول المالي بناء على أساس علمي وتحفيز الادخار والتمويل لدعم التنمية الاقتصادية وكذلك زيادة قدرة المواطنين على مواجهة التحديات الاقتصادية.

أولا: الإطار العام لاستراتيجية البنك المركزى المصرى للشمول المالي:

في سبيل الوصول إلى توافق حول الإطار العام لرؤية ومحاور وممكنات الاستراتيجية، عقد البنك المركزي العديد من الاجتماعات والمشاورات مع الوزارات

[1] أنظر فى ذلك:

البنك المركزى المصرى: " الرقمنة المالية " النشرة التعريفية. القاهرة ٢٠١٧.

البنك المركزى المصرى: " الشمول المالى" النشرة التعريفية. القاهرة ٢٠١٨.

والهيئات ذات الصلة على مستوى الدولة وأسفرت تلك الجهود عن التوافق على الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي والإطار العام للاستراتيجية. وقد تم صياغة الاستراتيجية بالاشتراك مع الهيئة الألمانية للتعاون الدولى **Deutsche Gesellschaft fuer Internationale Zusammenarbeit (giz)**

قام البنك المركزي المصري بصياغة استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، بما يهدف إلى تعزيز الشمول المالي للمجتمع وتحقيق النمو الاقتصادى. وذلك في إطار الجهود المبذولة على مستوى الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمواطنين والشركات، بما يتماشى مع أهداف التنمية لمستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠،

وأُعدت الاستراتيجية على أساس علمي وذلك اعتمادًا على نتائج المسح الميداني للخدمات المالية، الذي نُفذ على عينة ممثلة للأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وبدعم فني من الاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وهو ما يعكس الشراكة الاستراتيجية مع شركاء التنمية.

وترتكز استراتيجية الشمول المالي على أربعة محاور أساسية يتم العمل عليها بشكل مستدام.

ثانيا: قاعدة بيانات الشمول المالى بالبنك المركزى المصرى:

أعلن البنك المركزى المصرى عن ارتفاع نسبة الشمول المالي إلى ٦٤,٨ % بنهاية ٢٠٢٢، وأن نحو ٤٢،٣ مليون مواطن يمتلكون ويستخدمون حسابات مالية منهم ١٨,٣ مليون سيدة. وفي إطار الجهود المبذولة على مستوى الدولة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمواطنين، أصدر البنك المركزي المصري المؤشرات الرئيسية للشمول المالي لعام ٢٠٢٢، والتي تساهم في متابعة تطور استخدام الخدمات والمنتجات المالية وكذلك نقاط الاتاحة المالية بين كافة فئات المجتمع، بهدف دفع النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي، وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وتشير المؤشرات إلى إحراز تقدم ملحوظ في معدلات الشمول المالي خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٢، حيث حققت معدل نمو بلغ ١٤٧%، ليصل إجمالي المواطنين الذين لديهم حسابات في البنوك أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع، إلى ٤٢,٣ مليون مواطن بما يعادل ٦٤,٨% من إجمالي المواطنين، في الفئة العمرية ١٦ سنة فأكثر، والبالغ عددهم ٦٥,٤ مليون مواطن.

وعلى صعيد الشمول المالي للمرأة، أظهرت المؤشرات حدوث طفرة في عدد السيدات اللاتي يمتلكن حسابات مالية، حيث بلغ عددهن ١٨,٣ مليون سيدة في نهاية ٢٠٢٢، بمعدل نمو ٢١٠% مقارنة بعام ٢٠١٦.

وفي سياق متصل، ارتفعت أعداد البطاقات مسبقة الدفع إلى٤٣,٨ ألف بطاقة لكل ١٠٠ ألف مواطن محققة معدل نمو ٣١% خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢، فيما بلغ عدد محافظ الهاتف المحمول ٤٦,٥ ألف محفظة لكل ١٠٠ ألف مواطن محققة معدل نمو ٥٤% خلال نفس الفترة.

وتشير المؤشرات أيضًا إلى تطور أعداد نقاط الإتاحة المالية، والتي تشمل كل من فروع البنوك، والبريد المصري، ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى ماكينات الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية، ومقدمي خدمات الدفع، لتصل إلى ١٢١٤ نقطة لكل ١٠٠ ألف مواطن بمعدل نمو ١٠٧% خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢.

وجدير بالذكر أن إصدار المؤشرات الرئيسية للشمول المالي من قبل البنك المركزي يساهم بشكل فعال في متابعة تطور أرقام ومعدلات الشمول المالي مما يساعد على وضع السياسات الداعمة لتمكين المواطنين اقتصاديًا.

تشير قاعدة بيانات الشمول المالى بالبنك المركزى المصرى فى نهاية ٢٠٢٢ الى أن الشمول المالى للأفراد بلغ نسبة ٦٤,٨%، وبلغ النمو فى محافظ الهاتف المحمول

٥٤%، والبطاقات مسبقة الدفع ٣١%، وتطورت نسبة الشمول المالى من عام ٢٠١٦ الى عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو ١٤٧%.

ثالثا: استراتيجية الشمول المالى ٢٠٢٢ – ٢٠٢٥:

وتأتي صياغة استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، في إطار حرص البنك المركزي المصري، على التعاون مع كافة مؤسسات الدولة، بهدف إتاحة الخدمات المصرفية لكافة فئات المجتمع- بعدالة وجودة وتكلفة مناسبة -وتمكينهم اقتصاديًا، بالإضافة إلى حوكمة الرقابة على الكيانات المصرفية بما يدعم قوة الجهاز المصرفي، ويعزز النمو الاقتصادي المستدام، ويساهم في متابعة تطور نسب حصول المواطنين والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية والتمويل من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات المتعارف عليها دوليًا.

وتأتي الاستراتيجية استكمالًا ودعمًا للجهود التي اتخذها البنك المركزي المصري من مبادرات ومشروعات لتعزيز معدلات الشمول المالي في مصر، حيث ارتفعت تلك المعدلات من ٣٣% في عام ٢٠١٧، إلى ٥٦,٢% بنهاية ٢٠٢١. وحرصت البنوك المصرية على تطبيق مبادرة البنك المركزي في إرساء مفهوم الشمول المالي بهدف ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي.

مراجع البحث:

أولا: مراجع باللغة العربية:

١. اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر: مشروع التحول الى الاقتصاد الرقمي في مصر، برعاية CIPE، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة: فبراير ٢٠١٦.

٢. إتحاد بنوك مصر – اتحاد الصناعات المصرية: مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدى " إعداد طيبة للاستشارات، القاهرة ٢٠١٦.

٣. أحمد فؤاد خليل: آليات الشمول المالى نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد ٤٢٢.

٤. أحمد محمود محمد النقيرة – أحمد محمد عبد الحى: الشمول المالي فى تعزيز مستوى ثقة العمال في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العمال بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٩.

٥. اسلي ديمير جوتش، كونت وآخرونَ: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، عرض عام، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، ٢٠١٧.

٦. اسلي ديمير جوتش، وآخرون: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، فى: معهد الدراسات المصرفيةَ. اضاءات، السلسلة الثامنة، العدد .٠٧ الكويت، فيراير ٢٠١٦.

٧. البنك الدوليَ: بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، ٢٠١٧.

٨. البنك المركزى المصرى: " الرقمنة المالية " النشرة التعريفية. القاهرة ٢٠١٧.

٩. البنك المركزى المصرى: " الشمول المالى" النشرة التعريفية. القاهرة ٢٠١٨.

١٠.حنان علاء: آليه لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠٢٠.

١١.صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق الى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية فى مصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة – كوالالمبور – جاكارتا – لوس أنجلوس، ٢٠٠٢م. (الطبعة الثانية، مشروع مكتبة الأسرة ٢٠٠٨، الطبعة الثالثة، مشروع مكتبة الأسرة

.٢٠١٠

١٢.صلاح زين الدين: دور تكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة الجديدة فى تطوير الحكومة الإليكترونية. بحث محكم ومنشور فى مجلة "روح القوانين"، المجلة العلمية لكلية الحقوق جامعة طنطا، عدد أبريل ٢٠٠٢.

١٣.صندوق النقد العربي– فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. أبوظبى ٢٠١٥.

١٤.صندوق النقد العربي: العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبوظبي، ٢٠١٥.

١٥.صندوق النقد العربي: فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية". ورقة عمل فى اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت، ٢٠١٢ .

١٦. صندوق النقد العربي: فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية، ورقة عمل في اجتماع الدورة ٣٦ لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت ٢٠١٢.

١٧.صورية شنبى – السعيد بلخضر: أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، جامعة المسيلة – الجزائر، ٢٠٢٠ .

١٨.علياء عبد الحميد واصل: دور تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً فى تفعيل متطلبات الشمول المالى لتحقيق إستراتيجية مصر ٢٠٣٠"، المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

١٩.قاعدة بيانات المؤشر العالمى للشمول المالى، ٢٠١٧.

٢٠.مركز هردو لدعم التعبير الرقمى: الشمول المالى فى مصر. هل لمحدودى الدخل نصيب فى إتاحة الأدوات المالية ؟، القاهرة ٢٠١٨ .

٢١.نانسي البناَ: نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الهيئة العامة بلاستعلامات بوابتك الى مصر، ١٧ ابريل ٢٠١٨.

ثانيا: مراجع بالانجليزية والألمانية:

1. Akhil Damodaran , **Financial Inclusion: Issues and Challenges** , 2016 ,pp 54-55, at: http\\:www.akgec.in/journals/july-Dec13/11-Akh.pdf

2. Akhil Damodaran , **Financial Inclusion: Issues and Challenges** , 2016. at: http\\:www.akgec.in/journals/july-Dec13/11-Akh.pdf

3. Awad, Mai Mostafa. and Eid, Nada Hamed." Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt ",(**Journal of Economics and Finance** (IOSR-JEF).)Volume 9, Issue 1 Ver. II (Jan.- Feb .2018), at www.iosrjournals.org

4. Awad, Mai Mostafa. and Eid, Nada Hamed." Financial Inclusion in the MENA Region: A Case Study on Egypt ",(**Journal of Economics and Finance** (IOSR-JEF).)Volume 9, Issue 1 Ver. II (Jan.- Feb .2018), at www.iosrjournals.org

5. Barann, B., Hermann, A., Cordes, A. K., Chasin, F., & Becker, J. : Supporting Digital Transformation in Small and Medium-sized Enterprises: A Procedure Model Involving Publicly Funded Support Units. In Proceedings of the 52nd Hawaii International Conference on System Sciences. 2019.

6. Barann, B., Hermann, A., Cordes, A. K., Chasin, F., & Becker, J. (2019). Supporting Digital Transformation in Small and Medium-sized Enterprises: A Procedure Model Involving Publicly Funded

Support Units. In Proceedings of the 52nd Hawaii International Conference on System Sciences.

7. Chanias, S., Myers, M. D., & Hess, T. (2019). Digital transformation strategy making in pre-digital organizations: The case of a financial services provider. The Journal of Strategic Information Systems, 28(1),.

8. Chanias, S., Myers, M. D., & Hess, T. : Digital transformation strategy making in pre-digital organizations: The case of a financial services provider. The Journal of Strategic Information Systems, 28(1), 2019.

9. Dabla-Norris, E. Y. Ji, R. Townsend, (2015),"Identifying Constraints to Financial Inclusion and Their Impact on GDP and Inequality: A Structural Framework for Policy" IMF Working Paper 15/22, International Monetary Fund,

10. Ebert, C., & Duarte, C. H. C. (2018). Digital transformation. Ieee Software, (4), 16-21.

11. Ebert, C., & Duarte, C. H. C. : Digital transformation. Iee Software, (4), 2018.

12. GPFI (Global Partnership for Financial Inclusion), (2019), G20 Financial Inclusion Indicators Database,http://datatopics.worldbank.org/ g20fidata.

13. Kesuh Thaddeus , et. al., " digital financial inclusion and economic growth : evidence from sub-Saharan Africa (2011-2017)" **International Journal of Business and Management** , (Nsukka:

department of banking and finance , university of Nigeria , vol.8, no.4, 2020)

14. Kesuh Thaddeus , et. Al., " digital financial inclusion and economic growth : evidence from sub-Saharan Africa (2011-2017)" **International Journal of Business and Management** , (Nsukka: department of banking and finance , university of Nigeria , vol.8, no.4, 2020)

15. Li, F., Nucciarelli, A., Roden, S., & Graham, G. : How smart cities transform operations models: A new research agenda for operations management in the digital economy. Production Planning & Control, 27(6), 2016. 514–528.

16. Li, L., Su, F., Zhang, W., & Mao, J. Y.: Digital transformation by SME entrepreneurs: A capability perspective. Information Systems Journal, 2018. 28(6), 1129–1157.

17. Mergel, I., Kattel, R., Lember, V., & McBride, K. (2018, May). Citizen-oriented digital transformation in the public sector. In Proceedings of the 19th Annual International Conference on Digital Government Research: Governance in the Data Age .

18. Mohamed Abo Bakr Abd Allah: Digital Economy in Egypt: The Path to Achieve It. Misr University for Science and Technology, 6th of October City, Egypt, in: International Journal of Innovation in the Digital Economy (IJIDE) 10(2)

19. Nambisan, S., Wright, M., & Feldman, M. (2019). The digital transformation of innovation and entrepreneurship: Progress, challenges and key themes. Research Policy, 48(8), 103773.

20. Nambisan, S., Wright, M., & Feldman, M. (2019). The digital transformation of innovation and entrepreneurship: Progress, challenges and key themes. Research Policy, 48(8), 103773.

21. Ngulingwa Philip Balele, " The impact of financial inclusion on economic growth in sub – Saharan Africa " , journal of applied economic and business , (Tanzania: directorates of economic research and policy , bank of Tanzania , vol.7, no.4, 2019).

22. Ngulingwa Philip Balele, " The impact of financial inclusion on economic growth in sub –Saharan Africa " , journal of applied economic and business , (Tanzania: directorates of economic research and policy , bank of Tanzania , vol.7, no.4, 2019)

23. Nigeria,Cental Bank."**Financial Inclusion In Nigeria: Issues And Challenges**." , (Abuja: Cental Bank of Nigeria, Occasional Paper No. 45, 2013),pp31-33. "**Financial inclusion in India: Journey so far and way forward**

24. Pagani, M., & Pardo, C. (2017). The impact of digital technology on relationships in a business network. Industrial Marketing Management, 67, 185–192.

25. Rasheed, R., & Siddiqui, S. H. (2018). Attitude for inclusive finance: influence of owner–managers' and firms' characteristics on SMEs financial decision making. Journal of Economic and Administrative Sciences.

26. Rasheed, R., Siddiqui, S. H., Mahmood, I., & Khan, S. N. (2019). Financial Inclusion for SMEs: Role of Digital Micro-Financial Services. Review of Economics and Development Studies, 5(3),

27. Rasheed, R., Siddiqui, S. H., Mahmood, I., & Khan, S. N. (2019). Financial Inclusion for SMEs: Role of Digital Micro-Financial Services. Review of Economics and Development Studies, 5(3), .

28. Reddy, S. K., & Reinartz, W. (2017). Digital transformation and value creation: Sea change ahead. GfK Marketing Intelligence Review, 9(1),

29. Siddiquee, N. A. (2016). E-government and transformation of service delivery in developing countries: The Bangladesh experience and lessons. Transforming Government: People, Process and Policy, 10(3),

30. Siddiquee, N. A. (2016). E-government and transformation of service delivery in developing countries: The Bangladesh experience and lessons. Transforming Government: People, Process and Policy, 10(3),

31. Singh, Ramananda, and Sankharaj Roy. "Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement." **Asian Journal of Research in Business Economics and Management,** (2015, Vol.5, No.1, January 2015, pp. 12-18). at www.aijsh.org.

32. Singh, Ramananda, and Sankharaj Roy. "Financial Inclusion: A Critical Assessment of its Concepts and Measurement." **Asian Journal of Research in Business Economics and Management,** (2015, Vol.5, No.1, January 2015, pp. 12-18). at www.aijsh.org.

33. Tarafdar, M., & Davison, R. (2018). Research in information systems: Intra-disciplinary and inter-disciplinary approaches. Journal of the Association for Information Systems, 19(6),

34. Twizeyimana, J. D., & Andersson, A. (2019). The public value of E-Government–A literature review. Government Information Quarterly.

35. Verhoef, P. C., Broekhuizen, T., Bart, Y., Bhattacharya, A., Dong, J. Q., Fabian, N., & Haenlein, M. (2019). Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda. Journal of Business Research.

36. Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. The Journal of Strategic Information Systems.

37. Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. The Journal of Strategic Information Systems.

38. World Economic Forum (WEF) (2016a). Digital Transformation of Industries: Logistics Industry, World Economic Forum white paper prepared in collaboration with Accenture.